



إيميلات هيلارى كلينتون ثورة دبلوماسية ضد الإنسانية

أكتوبر ٢٠٢٠

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

الكثير من الحقائق تم تأكيدها حول دور إدارة الرئيس بارك أوباما ووزيرة خارجيته، هيلاري كلينتون، في إشعال المنطقة العربية وإسقاطها في سيناريوهات الفوضى، واستبدال انظامتها السياسية الحاكمة بشخصيات وعناصر من تيارات الإسلام السياسي، وجماعة الإخوان، عقب رفع الرئيس دونالد ترامب، السرية عن عدد من رسائل كلينتون عبر بريدها الإلكتروني، كونها كانت تستخدم بريدها الخاص.

كان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قد أعاد قضيتي "التدخل الروسي" في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦، وقضية "بريد كلينتون" إلى الواجهة مرة ثانية، بعد إعلانه إزالة السرية عن جميع الوثائق المتعلقة بالتحقيقات الفيدرالية حولهما.

تعود القضية إلى مارس ٢٠١٥، عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً، عن قيام هيلاري كلينتون، باستخدام بريد إلكتروني خاص موصول بخادم خاص، عندما كانت تتولى حقيبة وزارة الخارجية بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٣، بدلاً من استخدام حساب حكومي يضمن السرية لعشرات الآلاف من الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية.

وخلال ٤ سنوات، تراكم في هذا البريد أكثر من ٦٠ ألف رسالة، سلمت كلينتون نصفها لوزارة الخارجية ومحت الباقي، ثم صدر قرار قضائي بنشر هذه الرسائل على دفعات.

وفي ذروة الانتخابات الرئاسية الماضية في عام ٢٠١٦، تسربت رسائل تظهر طلب كلينتون إرسال معلومات سرية عبر نظام كمبيوتر غير مؤمن حين كانت وزيرة للخارجية، مما دفع مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى إعادة التحقيق في القضية.

وكشفت وسائل إعلام أمريكية أنه تم العثور على هذه الرسائل الجديدة على الكمبيوتر المحمول للنائب الديموقراطي السابق أنتوني وينر، زوج المعاونة المقربة من هيلاري كلينتون هو ما عابدين.

وتعرضت كلينتون لانتقادات شديدة من الحزب الجمهوري، وأكد الحزب أنها تجاهلت القواعد وعرضت الأمن القومي للخطر، وطالب ترامب بمحاكمة وسجن كلينتون.

وقد كشفت تسريبات هيلاري كلينتون الأخيرة، الكثير عن العلاقات المشبوهة بين جماعة الإخوان الإرهابية، وبين نظام أوباما، والذي كان سبب رئيسي في نشر وبث الفوضى والعنف في المنطقة، واستغلال ما يسمى بالربيع العربي، لتنفيذ مخططاتهم العنصرية بالمنطقة، بعد أحداث يناير ٢٠١١، ما كان سبباً في صعود الإخوان إلى سدة الحكم في تلك الفترة.

فقد عملت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على مخطط تمكين جماعة "الإخوان المسلمين" من رأس السلطة في مصر والعالم العربي، بهدف تمرير مشروع تقسيم المنطقة العربية وصناعة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط الجديد"، وفقاً للمذهبية والطائفية الدينية والعرقية، والتي فضحت بعض جوانبه وثائق هيلاري كلينتون المسربة أخيراً، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة واستبدالها بأنظمة طوعية أكثر ولاءً للوبي الصهيوني الأمريكي.

وظفت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة مجموعة من الأهداف المرحلية لإتمام مشروعها المطروح تحت عنوان، "مشروع الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، وفقاً لما صرحت به استاذة التحليل الإستراتيجي في وزارة الدفاع الأمريكية نانسي روبرتس، في محاضرة

أمام طلبة الدراسات العليا في البحرية الأمريكية عام ٢٠١٢، منها: القوة الناعمة Soft power من خلال المبادرة الشرق أوسطية لبناء علاقات مع دوائر صنع القرار السياسي والاجتماعي، واستثمار المنصات الإلكترونية والمدونات، وشبكات التواصل الاجتماعي المصنوعة حديثاً، المواقع و"اليوتيوب"، و"فيس بوك" و"تويتر"، بهدف تزكية الطائفية بأشكالها المتعددة، وبناء ارتكازات بشرية تنفذ أليات المواجهة في الداخل المصري.

في إطار تحقيق تلك الأهداف المرورية، اعتمدت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على مسارات عدة، منها: التوسع في تأسيس منظمات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها وتنوعاتها، العمل في مجال العمل الاجتماعي وربطه بمشروع الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بهدف ضخ المزيد من التمويلات والدعم من قبل المركز الأمريكي للمساعدات والمنح من أجل الديموقراطية، NED، ومنظمة فريدم هاوس، والواجهتان الرسميتان للكونجرس الأمريكي. كما عملت على توظيف مؤسسات think tank، (مراكز التفكير) لخدمة مشروع إسقاط الأنظمة العربية الحاكمة، وهي مؤسسات معنية بجمع المعلومات وتحليلها تحت غطاء مراكز الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية.

في المقابل، اتجهت لتشكيل جماعات وحركات ضغط سياسي شبابية، بديلاً من القوى السياسية التقليدية التي أصبحت مترعبة في حوض النظام السياسي القائم، فضلاً عن بناء كوادرات سياسية شبابية تؤمن بأليات التغيير السلمي للنظام السياسي الحاكم في القاهرة (نظام الرئيس مبارك) من خلال تأهيل ١٠٠ شخصية من إجمالي ١٠٠٠ شاب تم اختيارهم بعناية وآليات مدروسة من قبل السفارة الأمريكية في القاهرة، تحت مسمى "قائمة شباب المستقبل".

قدمت السفارة الأمريكية في القاهرة، دعوة للعناصر الـ ١٠٠ المختارين لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وتمت استضافتهم في البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ومبنى البنتاغون، وبعض مؤسسات دوائر صنع القرار بواشنطن.

كان بينهم شخصيات محسوبة على جماعة "الإخوان"، وشخصيات حقوقية وإعلامية ونقابية، ومحامون، وصحافيون، وبعض الأطراف القريبة من القوى السياسية، بهدف صناعة حالة عامة يتم من خلالها تشكيل مجتمع سياسي شبابي جديد، يكون بديلاً عن الدوائر السياسية التقليدية.

وتلقت هذه العناصر خلال الزيارة مجموعة من الدورات المعنية بفكرة علوم التغيير والثورات الشعبية، معتمدين على دراسات لليهودي الأمريكي، جين شارب، استاذ العلوم السياسية، وخبير تكتيكات المقاومة السلمية حول العالم وواضع تكتيك "حرب اللاعنف"، وأحد المؤرخين لدراسات الكفاح السلمي للشعوب، ومناهضة الحكومات الحاكمة، وذلك من خلال معهد ألبرت أينشتاين، الذي تأسس عام ١٩٨٣، وهو منظمة معنية بإعداد بحوث متخصصة في دراسة العمل السلمي، والتمرد والعصيان المدني.

تم نقل عدد من "قائمة شباب المستقبل الأمريكية" في القاهرة، إلى صربيا لتلقي المزيد من الدورات حول تكتيكات الثورات الشعبية، وعلوم التغيير، وكيفية إسقاط النظام السياسي الحاكم، باعتبارها مختبراً حقيقياً تابعاً للمخابرات الأمريكية، لتدريب تجارب ومناهج وطرق تنظيم الانتفاضات والثورات الشعبية، من خلال منظمة "أوتبور" الثورية، (نشأت في صربيا عام ١٩٩٨)، ويمولها الملياردير الصهيوني جورج سورس، تحت رعاية وإشراف المخابرات الأمريكية.

تحولت منظمة "أوتبور" الثورية، لـ "مركز كانفاس"، أو مركز الطرق السلمية وغير العنيفة والاستراتيجيات، وتدريب داخلها عدد كبير من الشباب "الثوري"، فضلاً عن تدريبها عناصر من ٣٧ دولة بهدف تأجيج الصراعات الداخلية فيها.

قائمة شباب المستقبل الأمريكية في القاهرة، تحولت بمثابة وكلاء للمشروع الأمريكي، وتركز العمل على استقطاب داوئر شبابية جديدة، لتدريبهم على استراتيجيات العصيان المدني وتكتيكات الثورات الشعبية، حتى يسهل تحريكهم وفقاً لمسارات المشروع الأمريكي.

استعان المشروع الأمريكي بمجموعة من المنظمات المعنية بعملية تأهيل وتدريب الشباب مثل منظمة "هيلاري كلينتون"، والتي تولى الإشراف على فرعها في القاهرة، القيادي "الإخواني" جهاد الحداد، ومنظمة "أكاديمية التغيير"، التي تأسست في لندن عام ٢٠٠٦، وتولى رئاستها "الإخواني" جاسم بن سلطان، وأشرف عليها، هشام مرسي، زوج ابنة يوسف القرضاوي، واعتمدت على منهج التثوير وعلوم التغيير، وتكتيكات الثورات الشعبية، التي صاغ غالبية فصولها، اليهودي الأمريكي، جين شارب.

مولت هذه المنظمات عدداً من الحملات الصحافية والإعلانية والتسويقية، والمقالات والتقارير المنشورة في الصحف العربية والدولية، الداعمة للمشروع الأمريكي بهدف إسقاط النظام السياسي المصري.

يعتبر الكاتب والباحث السياسي الأمريكي مارك لنش، أحد مهندسي أحداث (يناير) ٢٠١١، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من عبدالرحمن منصور، ووائل غنيم، وأدمن صفحة (كلنا خالد سعيد)، التي حرضت على إثارة الفوضى في الشارع المصري، كما أنه أحد المساهمين في تدريب الشباب من خلال ورش العمل في أكاديمية التغيير القطرية، على كيفية توظيف وسائل السوشيال ميديا في تحريك الشارع ضد النظام السياسي القائم، تحت لافتة الحريات والديموقراطية.

مارك لينش، أستاذ في العلوم السياسية في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، كارنيجي للسلام الدولي، وهو أحد المعنيين بدراسة جماعة "الإخوان"، ولديه علاقات وثيقة بقيادات التنظيم الدولي وقيادات مكتب الإرشاد بالقاهرة قبل ثورة (يونيو) ٢٠١٣، وفي منتصف عام ٢٠٠٧، قدم دراسة لمركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برانديز في الولايات المتحدة الأمريكية، عن جماعة "الإخوان"، وصفت الجماعة وقياداتها بأنها عنوان الاعتدال والليبرالية والحراك السياسي الديموقراطي.

أولاً: تأجيج الأوضاع في مصر

من ضمن الرسائل المسربة التي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية على موقعها للوزيرة السابقة، هيلاري كلينتون، أوضحت كيف حلت إدارة أوباما الوضع في مصر، إبان الأيام الأولى لأحداث ٢٠١١.

الرسالة كانت مُرسلة إلى كلينتون، في يوم ٣١ يناير ٢٠١١، أي قبل رحيل مبارك بـ ١١ يوماً، وبعد بضعة أيام قليلة من "جمعة الغضب"، التي شهدت خروج المصريين في مظاهرات حاشدة بالمدن الرئيسية في البلاد، عندما تصدت لها الشرطة قبل انسحابها ونزول الجيش إلى الشوارع.

وفي الرسالة، قال شخص ما (مصدر سري)، إنه أجرى محادثات آنذاك مع تايلر دراميلر (ضابط بالاستخبارات المركزية الأمريكية، ومدير الشعبة الأوروبية للعمليات السرية) وباتريك لانغ (ضابط أمريكي متقاعد ومحلل استخباراتي للأوضاع في الشرق الأوسط)، حول الأزمة المصرية.

وأشارت الرسالة إلى أن دراميلر كان على اتصال وثيق مع مسؤولين استخبارات أوروبيين رفيعي المستوى ومع مصادر مباشرة على الأرض في مصر، -

ووضع دراميلر ولانغ 8 نقاط، تضمنت ملاحظات وسيناريوهات لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في مصر.

وقال الاثنان في الرسالة، إن "الأوضاع في الإسكندرية والسويس أسوأ بكثير مما كانت عليه في القاهرة - لا شرطة، لا حكومة، لا قضاة، مزيد من العنف، ومزيد من القتل، وأن الجيش يريد أن يحافظ على نفسه، مما يعني أن مبارك سيذهب، يريد (مبارك) الاستمرار لأسبوعين حتى لا يضطر إلى الفرار".

وقال التحليل الاستخباراتي المُرسَل إلى هيلاري كلينتون، إن الجيش يدرك أنه يجب أن يتوصل إلى تسوية مع جماعة الإخوان في وقت تم سجن معظم قادة الإخوان المتطرفين، وأن المشكلة ليست الإخوان، المشكلة هي المستوى العام للتدين بين الطبقات الدنيا التي تفتقر إلى الوظائف.

وأن الجيش يريد جنرالاً كرئيس، ومدني، مثل البرادعي، كرئيس للوزراء، لكن على الأرجح البرادعي ليس له قاعدة سياسية، رغم أن مكانته آخذة في الازدياد، بحسب ما ورد في الرسالة.

في حين أوضح التحليل الاستخباراتي أن الجيش يعلم أن مبارك يجب أن يذهب، لكن متى؟ إذا ظل لمدة أطول فإن الوضع يمكن أن يخرج عن السيطرة.. هيئة الأركان يجب أن تقول له في عينه أن عليه أن يذهب، هل فعلوا ذلك بالفعل؟ هل يمكنهم؟ هم يعلمون أنه لا يمكنه البقاء، لكن هل سيجبرونه على الرحيل؟.

ورغم ذلك، أكد التحليل أن "كل يوم يبقى فيه مبارك تصبح احتمالات الكارثة أكبر".

وقال إن فكرة دعم الإدارة الأمريكية مبارك أصبحت من الماضي، كما أنه ليس مقبولاً، أن يتحدث الرئيس السابق باراك أوباما مع مبارك (لا يمكنه أن يكون المبعوث الذي يخبره بأن عليه أن يترك السلطة).

وحسب الرسالة، اقترح التحليل أن ترسل الولايات المتحدة مبعوثاً يلتقي مبارك وجهًا لوجه ويخبره بذلك، مثل قائد البحرية الأمريكية الأدميرال مايكل مولن.

بينما تم استبعاد فكرة ترشيح وزير الخارجية السابق كولن باول للقيام بهذه المهمة، لأن "المصريين لا يحترمونه".

في حين رجح أن يتمكن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر من ذلك.

ثانياً: دور مؤسسة كلينتون

أظهرت الوثائق المسربة، أن وزيرة الخارجية الأمريكية اعتمدت على منظمة "كلينتون" التي تديرها مع زوجها وابنتها في أغلب تفاصيل منصبها الحكومي، ما يعد شبهة جديدة باستغلال النفوذ .

مؤسسة كلينتون تأسست عام ١٩٩٧ على يد الرئيس بيل كلينتون اثناء وجوده في البيت الأبيض، ومنذ صيف ٢٠١٦ خضعت مؤسسة كلينتون لسلسلة تحقيقات من وزارة العدل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالية FBI حول نشاط المؤسسة داخل وزارة الخارجية الأمريكية في زمن السيدة كلينتون، خصوصاً وقد سبق لموقع ويكيليكس أن نشر عام ٢٠١٦ سلسلة تسريبات من البريد الخاص لهيلاري حول تلقيها أموالاً مقابل حضور مناسبات سياسية خارج الولايات المتحدة قبل وبعد توليها المنصب.

وتوضح وثائق الخارجية الأمريكية المسربة، حجم التعاون الصريح بين الخارجية الأمريكية ومؤسسة كلينتون، عبر دمج كافة أنشطة المؤسسة في أعمال الخارجية الأمريكية وتخصيص فريق عمل من داخل الوزارة لمتابعة هذا التنسيق وأعمال المؤسسة، بل وتشكيل فريق ثانٍ من المكتب الإعلامي للوزارة من أجل متابعة كل ما يكتب عن المؤسسة في الصحافة الأمريكية والرد عليه عبر مؤسسة كلينتون وليس عبر وزارة الخارجية الأمريكية.

ومن بين الرسائل، ٣٠٠ وثيقة حول نشاط الرئيس الأسبق بيل كلينتون ومؤسسته، والأدوار التي قام بها حول العالم باسم مؤسسة كلينتون ولم يتضح أنها كانت تحت إشراف الخارجية الأمريكية.

ويتضح من الوثائق مدي اعتماد الولايات المتحدة على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التي تدعي الاستقلالية عن الحكومة الأمريكية في أعمال تخدم الأجندة الأمريكية والمصالح الحكومية الأمريكية.

وقد احتضنت مؤسسة كلينتون عدد كبير من شباب جماعة الإخوان داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتم تدريب وتأهيل بعضهم قبل وصولهم إلى القاهرة لا سيما في المراحل الظمينة التي تسبق أحداث يناير ٢٠١١.

يأتي على قمة هذه العناصر المنتمين لمؤسسة كلنتون، والذي لعب دور رئيسيا في الإشراف على فرعها في القاهرة، الإخواني جهاد الحداد، صاحب فكرة مشروع "النهضة"، الذي طرحته جماعة الإخوان عندما دفعت بمحمد مرسي لتصدر المشهد السياسي في مصر في انتخابات يونيو ٢٠١٢، الرئيس الأسبق محمد مرسي.

يضاف إلى ذلك ابناء محمد مرسي، وابناء صلاح سلطان، وكذلك هوما عابدين مستشارة كلينتون قد انتسبت إلى عضوية المؤسسة وكانت ضابط الاتصال بين مؤسسة كلينتون والتنظيم الدولي للإخوان طيلة فترة وجود الرئيس كلينتون في البيت الأبيض ولاحقاً وجود السيدة كلينتون في الخارجية الأمريكية، ويعتبر شباب مؤسسة كلينتون بمثابة التنظيم السري للخارجية الأمريكية، المحرك لأحداث ثورات ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي"، إذ كانت مؤسسة كلينتون ضابط الاتصال بين الخارجية الأمريكية وقيادات جماعة الإخوان في مصر، ودول المنطقة العربية .



وفي ٢٠١٦، لم تنكر مؤسسة كلينتون أنها قبلت هدية قيمتها مليون دولار من قطر أثناء عمل هيلاري كلينتون وزيرة للخارجية الأمريكية دون إخطار وزارة الخارجية حتى على الرغم من تعهدها بالسماح بمراجعة التبرعات الجديدة من الحكومات الأجنبية.

وقتها تم الكشف عن أن المسؤولين القطريين تعهدوا بتقديم هذا المبلغ في ٢٠١١ بمناسبة عيد ميلاد بيل كلينتون الخامس والستين وسعوا للقاء الرئيس الأمريكي السابق بشكل شخصي في السنة التالية لتقديم الشيك له، وذلك وفقاً لرسالة عبر البريد الإلكتروني من مسؤول بالمؤسسة إلى جون بوديستا رئيس الحملة الرئاسية لكلينتون.

لكن، وفقاً للتسريبات الجديدة، يبدو أن المبالغ التي أودعتها قطر في خزينة مؤسسة كلينتون كانت جزءاً من صفقة كبرى لصالح تمويل مخطط الربيع العربي وإحراق الشرق الأوسط بأعمال عنف وإرهاب، وهذا ما تبين فيما بعد بتتبع الأحداث وما آلت إليه الأوضاع في الدول التي استهدفها الربيع العربي.

ثالثاً: الجاسوس الإخواني

وأوضحت وثائق الخارجية الأمريكية مدى التعاون الوثيق بين إدارة أوباما ومحمد مرسي، قبل وأثناء توليه منصب رئاسة الجمهورية، وأن السفارة الأمريكية في القاهرة لعبت دور ضابط الاتصال بين القيادي الإخواني والإدارة الأمريكية.

الوثيقة رقم C05739624 التابعة لحقيبة الوثائق رقم F-2015-04841 بسجلات الخارجية الأمريكية تتضمن مراسلات السفارة الأمريكية عن مرسي، إذ تفيد أن القيادي الإخواني كان على اتصال مع السفارة الأمريكية منذ صيف عام ٢٠١١ على الأقل، وذلك قبل تأسيس حزب الحرية والعدالة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣.

اتصالات مرسي مع السفارة قبل رئاسة الحزب وبعده كانت سيلاً من المعلومات عن لقاءاته مع الساسة والنخب المصريين وإبلاغ السفارة الأمريكية أولاً بأول عن تفاصيل تلك اللقاءات وطلب المشورة الأمريكية، وكذلك حينما أصبح رئيساً للحزب وجرى لقاءات بين رؤساء الأحزاب ورجال المجلس العسكري وقتها، إذ قام مرسي بإبلاغ السفارة الأمريكية وإدارة أوباما بكافة تفاصيل لقاءاته مع ضباط المجلس العسكري وباقي رؤساء الأحزاب المصرية.

وعقب توليه رئاسة الجمهورية لم تتوقف مشاورات مرسي مع الإدارة الأمريكية، والملاحظ أن البرقيات الأمريكية المتتالية تصف المباحثات بـ "السرية"، لا سيما التي تمت حول اجتماعاته مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

ويلمح مرسي في أحاديثه مع رجال إدارة أوباما خلال الوثائق المسربة، إلى أن المساعدات الأمريكية تذهب إلى الجيش وليس الحكومة، وهو الاقتراح الذي حاولت إدارة أوباما تطبيقه لاحقاً بتحويل المساعدات العسكرية إلى اقتصادية بغية خنق تسليح الجيش المصري.

وفي ١٣ سبتمبر ٢٠١٢ أبلغ مرسي السفارة الأمريكية بأنه بدأ يشعر بأنه يفقد السيطرة على الوضع السياسي في مصر على ضوء بدء التظاهرات الشعبية ضد حكمه، وحاول مرسي خداع الإدارة الأمريكية بالقول إن التظاهرات الشعبية التي جرت لم تكن ضد حكومته ولكن ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن الإسلاميين الراديكاليين في حزب النور متورطين في محاولة

لتحويل السلفيين إلى فزاعة للسفارة الأمريكية، وأن الحل هو دعم أمريكا لحكومة الإخوان حتى لا تسقط الحكومة الإسلامية في يد الراديكاليين الإسلاميين.

رابعاً: الأمر الرئاسي ١١

ووفقاً للوثيقة الاستراتيجية (١١)، أو "الأمر الرئاسي الأمريكي ١١"، إحدى الوثائق المسربة في عام ٢٠١٥، والتي كشفت عن دعم الإدارة الأمريكية لتنظيم الإخوان الإرهابي، تحت ما يسمى بـ "مشروع الإصلاح السياسي بالشرق الأوسط"، فإن الإدارة الأمريكية بدأت إحداث تغيير في خطط اختيار وتعيين سفرائها بدول الشرق الأوسط، والتركيز على اختيار شخصيات ذات خلفية تاريخية بحركات الإسلام السياسي وجماعة الإخوان ومن بين أعضاء جهاز الأمن القومي الأمريكي، وليس من بين الدبلوماسيين المحترفين في مجال العمل الدبلوماسي، وخاصة في دول مثل مصر وسوريا وليبيا وتونس والجزائر والعراق والمغرب والأردن.

الوثيقة أكدت أن الإدارة الأمريكية اعتبرت جماعة الإخوان ذراعاً سياسية لها في الشرق الأوسط لتحقيق خطة الإصلاح السياسي وخضعت الجماعة لوصاية أمريكية مما أدى إلى نشوب خلافات بين النظام السابق للرئيس مبارك والإدارة الأمريكية وهو الأمر الذي سهل على واشنطن تنفيذ خطة الإطاحة بالرئيس الأسبق مبارك بسبب هذا الخلاف تحت ستار الإصلاح السياسي بالشرق الأوسط.

ووفقاً لما كشفته صحيفته "إيبوخ تايمز" الألمانية، عن علاقة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في تسهيل التعاون بين جماعة الإخوان في مصر، ومنظمة "بيل وهيلاري كلينتون الخيرية"، فإن أحد المستفيدين من تلك السياسة الأمريكية هو جهاد الحداد عضو جماعة الإخوان، والمحكوم عليه بالسجن المؤبد في مصر.

إذ عمل جهاد الحداد لصالح مؤسسة كلينتون في مصر لمدة ٥ سنوات، وأنه لم يكن الإخواني الوحيد الذي تسلسل لمؤسسة كلينتون، وأن "هوما عابدين"، مساعدة هيلاري كلينتون والتي أدارت حملتها الانتخابية وعملت ككناثة لها أثناء توليها منصب وزيرة الخارجية، كانت همزة الوصل بين كلينتون، وأعضاء الإخوان كونها على علاقة جيدة بالجهاديين الإسلاميين وخصوصاً أعضاء جماعة الإخوان.

وأن هيلاري كلينتون التي تولت منصب وزيرة الخارجية في الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣، مهدت الطريق أمام الإخوان ومحمد مرسي للوصول إلى الحكم في مصر بعد أحداث يناير ٢٠١١، حيث كان جهاد حداد يعمل وقتها لصالح مؤسسة كلينتون.

خامساً: مؤامرات الإخوان

ووفقاً للوثائق المسربة التي أوردها الباحث والمترجم توحيد مجدي، في كتابه "مؤامرات الإخوان"، كشفت ووثقت تواصل الإخوان بدقة مع عناصر الاستخبارات الأمريكية، واستخدام وتوظيف تيارات الإسلام السياسي، في تنفيذ سيناريوهات الفوضى الخلاقة ومشروع تقسيم منطقة الشرق الأوسط الجديد، والإستيلاء على الحكم في مصر.

وأنه في ظهر يوم ١٩ يناير ٢٠١١، أرسل ضابط المخابرات الأمريكية بالقاهرة، برقية إلى إدارة CIA، أخبرهم فيها بلقائه بمجموعة من قيادات الإخوان، طالبوا فيها تحقيق ٧ مطالب لتفادي ما أطلقوا عليه الثورة الدموية، والحفاظ على المصالح الأمريكية في مصر.

كانت المطالب الـ٧١، هي:

أولاً: ضرورة تنحي مبارك عن الحكم نهائياً، وعدم طرح أي بديل آخر من النظام السابق.

ثانياً: تشكيل حكومة انقاذ برئاسة الإخوان.

ثالثاً: احتفاظ الإخوان في حكومة الانقاذ بمنصب وزير العدل، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية.

رابعاً: الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، على أن تشرف المنظمات الأمريكية على إجراء الانتخابات.

خامساً: حل مجلسي الشعب والشورى.

سادساً: تعديل دستور ٧١، خاصة المواد ٧٧، ٧٦، ٧٥.

سابعاً: الاحتفاظ بنسبة ٥١٪ من مقاعد البرلمان، ليمثلوا حزب الاغلبية، ويتاح لهم فرصة تشكيل الحكومة الجديدة بالكامل.

برقية أخرى في ١٩ يناير ٢٠١١، صادرة من إدارة الـCIA في الولايات المتحدة، إلى ضابط الاتصال بالقاهرة، برقم ٢٧٣١١٠٣ تفيد إبلاغه قيادات الإخوان بضرورة حشد الشارع يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، والنزول في الميادين لمنح مطالبهم شرعية سياسية، باعتبارهم البديل الجاهز والمناسب لنظام مبارك، وأن الإدارة الأمريكية تدعم نزول الإخوان للميدان العام.

برقية أخرى صادرة في مساء يوم ٢١ يناير ٢٠١١، من ضابط الاتصال بالقاهرة، إلى إدارة الـCIA، برقم ٢٧٨٣٥٢ تـفيد اجتماعه بقيادات الإخوان بالقاهرة، وأنها عرضوا بعض المطالب الجديدة التي ستحقق أهدافهم، وهي:

أولاً: ضرورة حل مؤسسات القوات المسلحة المصرية، لكونها الصخرة الصلبة أمام تحقيق مشروع الإخوان في مصر.

ثانياً: تفكيك جهاز الشرطة المصرية، وإعادة تركيبه وفقاً لما يتوأم مع مشروع الإخوان خلال المرحلة الجديدة.

ثالثاً: ضرورة الاستعانة بعناصر من حزب الله، موالية لمشروع الإخوان في المنطقة، بهدف السيطرة على المشهد في مصر.

رابعاً: ضرورة السيطرة على جهاز المخابرات العامة، واقتحام مكاتبه، والحصول على مختلف الأسرار المتعلقة بشؤون الدولة المصرية ومختلف قضايا في الداخل والخارج.

برقية أخرى عاجلة، في صباح ٢٢ يناير ٢٠١١، صادرة من إدارة الـCIA، كشفت عقد اجتماع طارئ للجهاز الأمن القومي الأمريكي لبحث الموقف في مصر، ومناقشة مطالب الإخوان، لتحقيق السيناريو المرسوم بدقة.

ووفقاً للبرقية، فإن إدارة أوباما، وافقت على كل الشروط المطروحة عدا البند المتعلقة بجهاز المخابرات العامة، وحذرتهم من اللجوء لهذه الخطوة لخطورتها، مؤكدة أنه جهاز المخابرات العامة من أقوى الأجهزة الاستخباراتية في المنطقة، ومن الصعب التعامل معهم



نهائياً، كما رفضت البند المعني بطرح عناصر حزب الله في المشهد من بدايته وأشارت إلى إرجائه مؤقتاً لحين تقييم المشهد بشكل عملي وبيان حجم قدرتهم على حشد وتحريك الشارع.

لكن تم قطع الاتصال بين ضباط الاتصال في القاهرة، وبين قيادات الإخوان، منذ ٢٢ يناير ٢٠١١، حتى ٣ فبراير ٢٠١١، الأمر الذي دفع قيادات الإخوان للتواصل مع ضباط الإتصال المسؤول عن قطاع الشرق الأوسط بالأردن، بهدف السماح لهم بمقابلة ضباط الاتصال المعني بمتابعة حزب الله، بشكل عاجل وضروري، موضحين أن المشهد في مصر لم يحسم بعد، وأنه لا بد من التدخل العاجل بقوات خارجية مدربة على طريقة حروب العصابات.

في صباح يوم ٤ فبراير ٢٠١١، أرسل ضابط الاتصال بالقاهرة إلى إدارة الـCIA، برقية تفيد أن قيادات مكتب الإرشاد تواصلت مع الرئيس مبارك، عبر الهاتف الشخصي للرئاسة، وقامت بتهديده إلا لم يعلن التنحي عن الحكم في مصر، وتكليف أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة، وأن عليه بضرورة التنحي.

وأوضحت البرقيات، أن مبارك تلقى اتصالات من إدارة أوباما تطالبه بضرورة التنحي نهائياً عن المشهد، بكل رموز نظامه، وأنها ترى أن الإخوان هم البديل الجاهز لتولى إدارة شؤون الحكم في مصر.

سادساً: المال القطري

الوثائق المسربة فضحت المؤامرة الأمريكية القطرية الإخوانية، في عهد إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، ومساعدتهم في تفكيك الأجهزة الأمنية المصرية وإعادة هيكلتها وفقاً لما يتراءى مع مشروع الجماعة، وحلفائهم من الديمقراطيين الأمريكيين، وتشكيل المجلس المصري الأمريكي للتنمية الاقتصادية، في سبتمبر ٢٠١٢، وحصوله على دعم مالي من الدوحة بقيمة ٢ مليار دولار بهدف السيطرة على صناعة القرار داخل مصر.

كما كشف الوثائق المسربة، أن هيلاري طالبت قطر بتأسيس قناة إعلامية وصحيفة يومية، ومركز بحثي، باستثمارات تبلغ ١٠٠ مليون دولار كرأس مال مبدئي، على أن يتولى إدارتها خيرت الشاطر، وهو المشروع الذي تم تأسيسه فيما بعد لكن تحت إشراف عزمي بشارة، من خلال تأسيس شركة "فضاءات" التي أنشأت قناة "التلفزيون العربي" في لندن، وصحيفة "العربي الجديد"، و"المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات".

وكشفت الوثائق أن هيلاري أجرت زيارة إلى الشبكة القطرية في مايو ٢٠١٢، وتضمن برنامج زيارة الوزيرة الأمريكية اجتماع خاص في فندق "فور سيزونز" مع وضاح خنفر والمدير العام لقناة الجزيرة الناطقة باللغة الإنجليزية، توني بورمان، ثم لقاء مع أعضاء مجلس إدارة الجزيرة وكان في مقر القناة، شاركت فيه القيادة القطرية للشبكة، وتضمنت المناقشات زيارة وفد الجزيرة إلى واشنطن في منتصف مايو، واختتمت هذه الاجتماعات بلقاء مع رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم آل ثاني، وذلك وفقاً للوثيقة رقم C05779017 التابعة لحقبيبة الوثائق رقم F-2014-20439 في سجلات الخارجية الأمريكية!

كما ضمت الوثيقة سلسلة مراسلات بين مكتب الجزيرة في قطر ومكتب الخارجية الأمريكية في واشنطن، المراسلات حملت توقيع وضاح خنفر مدير الشبكة، وتم إرسالها إلى جوديث ماكهيل وكيلا وزارة الخارجية الامريكية ما بين مايو ٢٠٠٩ ويوليو ٢٠١١، والتي تُعدُّ ضابط الاتصال بين كلينتون والجزيرة، إذ كانت تقوم بإيصال الرسائل بشكل فوري وعاجل إلى الوزيرة كلينتون أينما كانت.

وتضم الوثيقة رسالة من خنفر بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١١، يشتكي من السلطات المصرية التي ألغت تصريح شبكة الجزيرة في مصر في نسختها الناطقتين بالعربية والإنجليزية، وأن السلطات المصرية عطّلت خطوط هواتف كافة المنتسبين لشبكة الجزيرة في مصر وقطعت شبكة الإنترنت عن مكتب الشبكة.

ويبلغ خنفر الوزيرة كلينتون بأن السلطات المصرية قررت حذف باقة الجزيرة من القمر الصناعي المصري النايل سات، ما يعطل بث الشبكة داخل مصر وبعض دول المنطقة.

وفي رسالة أخرى بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١١ يطلب خنفر صراحة من الوزيرة كلينتون مقترحات حال عدم قدرتهم على إعادة البث من داخل الأراضي المصرية مرة أخرى.

ففي إيميل بعنوان ٢٦ نوفمبر عام ٢٠١٢، وتحت عنوان "سري..السياسة الداخلية المصرية بشأن استحواذ مرسي على السلطة"، أرسل (مصدر سري) تقريراً مفصلاً عن معلومات سرية نقلها عن مصادر مطلعة داخل جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، أوضحت أنه في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ وبعد نقاشات بين محمد مرسي والمرشد الأعلى للإخوان محمد بديع، التقى مرسي بوفد من كبار الحقوقيين في محاولة لشرح قراره بإعلان صلاحيات رئاسية استثنائية، بما في ذلك الحد من سلطة القضاة في الحكم على الشرعية الرئاسية، ويرى بديع أن هذا التطور، في رأي هذا المصدر، يمثل فرصة حازمة في ترسيخ سيطرة جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة على المشهد السياسي في مصر..

الخليج العربي

لم تقتصر سيناريوهات الفوضى التي سعت لتنفيذها إدارة أوباما بمساعدة وزيرة خارجيته، على القاهرة فقط، لكنها شملت مختلف دول المنطقة العربية، والخليج العربي.

سابعاً: احتجاجات البحرين

ففي ١٣ فبراير ٢٠١١ بدأت الاضطرابات الشعبية في البحرين، والتي سميت باحتجاجات ١٤ فبراير على ضوء تجمع المتظاهرين بدوار اللؤلؤة، وعلى ضوء تسارع الأحداث طلبت مملكة البحرين دعمًا عسكريًا من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمتلك المجلس قوة عسكرية موحدة تحت عنوان درع الجزيرة، وبالفعل في ١٤ مارس ٢٠١١ عبرت قوات درع الجزيرة الجسر الرابط بين السعودية والبحرين، وفي ١٨ مارس ٢٠١١ أخدمت الاضطرابات وانتهت الفوضى في البحرين، وتضم قوات درع الجزيرة تشكيلات عسكرية من السعودية والإمارات والبحرين وقطر والإمارات وعمان، الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

جريدة وورلد تريبيون نشرت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٣ تصريحات الجنرال هيو شيلتون، أشار فيها إلى أن الرئيس باراك أوباما دعم اضطرابات البحرين رغم علمه بالتورط الإيراني، وذلك من أجل ابتزاز ملك البحرين وإجباره على توقيع اتفاق لحصول أمريكا على نفط البحرين بأسعار أقل بكثير مما هو موجود في السوق العالمي وبرتوكولات التوقيع على مثل تلك العقود.

ولقد ظلت معرفة الولايات المتحدة الأمريكية بقرار قادة التعاون الخليجي بإرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين لغزاً محيراً بالنسبة للقيادة والدبلوماسية السعودية، إذ تفاجأت الخارجية الأمريكية والسفارة السعودية في واشنطن باتصالات أمريكية مكثفة للاستفسار واستنكار هذا القرار.

لكن الوثيقة رقم C05778736 التابعة لحقيبة الوثائق رقم F-2014-20439 في الخارجية الأمريكية أكدت أن قطر سارعت بإبلاغ واشنطن بقرار قادة مجلس التعاون الخليجي بإرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وقد استأذنت الدوحة في إرسال ١٠٠ جندي معجنس مع الدرع الخليجي.

أشدت الوثيقة بتعاون قطر في إبلاغ واشنطن بالتطورات الجارية في مجلس التعاون الخليجي أولاً بأول، على ضوء المناقشات الداخلية التي جرت في المجلس وقتذاك بضم الأردن والمغرب إلى المجلس، وهي مناقشات غلفتها السرية لفترة قبل أن تكشف عنها الصحافة الأمريكية بغتة.

ثامناً: انقلاب الدوحة

ووفقاً للوثائق التي أوضحت أن الشيخة موزة عملت منذ اليوم الأول لوصول هيلاري كلنتون إلى وزارة الخارجية الأمريكية في يناير ٢٠٠٩ إلى مخاطبتها وتزكية نجلها ولي العهد تميم بن حمد، من أجل كسب نفوذ إقليمي ودولي، وأعدقت على هيلاري بكل الإغراءات الممكنة من أجل أن يكسب تميم لدي الإدارة الأمريكية مساحات من التعاون والثقة.

وكانت جريدة تايمز البريطانية قد أشارت بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٥ إلى أن الشيخة موزة تواصلت مع هيلاري كلنتون عبر شيري بليز زوجة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز، وذلك من دون إخبار رجال الأسرة الحاكمة في قطر، أي زوجها حمد بن خليفة ورئيس الوزراء حمد بن جاسم الذي كان يشغل أيضاً منصب وزير الخارجية أي المسؤول الأول عن التواصل مع الخارجية الأمريكية.

ضمت الوثائق ١٠ رسائل متبادلة بين شيري وهيلاري، صاحبات الصداقة الوثيقة منذ كان بيل كلنتون يحكم الولايات المتحدة بالتزامن مع وجود بليز على رأس الحكومة البريطانية، حيث توضح شيري أنها على اتصال جيد مع الشيخة موزة، وأن الأخيرة تطلب لقاء هيلاري في أي وقت، ورقم هاتفها الخاص من أجل التواصل معها، وتبدي هيلاري موافقتها دون حماس لفكرة التواصل مع موزة، وقد ظلت الرسائل بين شيري وهيلاري وقد انضمت إليهما هوما عابدين تناقش تطور العلاقات بين هيلاري وموزة، وبدأ تحمس هيلاري لاستمرار التواصل مع زوجة أمير قطر.

الوثيقة رقم C05769776 التابعة لحقيبة الوثائق رقم F-2014-20439 بالخارجية الأمريكية، حملت تطوراً جديداً في التواصل بين موزة وهيلاري دون أن يعرف رجال آل ثاني بهذا الاتصال بحسب التاييمز البريطانية، حيث تشير شيري إلى رغبة موزة في أن تتعرف



الوزيرة الجديدة على تميم ولي عهد قطر من أجل بناء صورة دولية أوسع للأمير القطري الذي يبلغ من العمر وقها ٣١ عامًا وأنه قد عين رئيسًا للأمن الغذائي القطري.

شيرى تحدثت مع هيلاري حول برنامج الأمن الغذائي القطري وهو جهاز حكومي مخصص لتوفير كافة احتياجات قطر من الطعام نظرًا لأن الدوحة لا تنتج أي شيء وتعتمد بنسبة ١٠٠% على الاستيراد، وأن ميزانية هذا البرنامج ٣٠ مليار دولار، وأن الأمير تميم وأمه الشيخة موزة يودان أن تحصل الحكومة الأمريكية على حصة الأسد في هذه الميزانية وتوفر لقطر احتياجاتها الغذائية شريطة أن تجرى مباحثات مباشرة بين تميم وهيلاري في هذا المضمار.

وعلى عكس الاستحسان التدريجي الذي أبدته هيلاري لفكرة التواصل مع موزة، فإن وزيرة الخارجية الأمريكية أبدت موافقة وحماسة فورية للتواصل مع ولي عهد قطر على ضوء الميزانية الضخمة التي تقع تحت يديه، وفي رسالة ثانية يقترح تميم عبر شيرى أن تساعد قطر في مشكلة الانسكاب النفطي أو كارثة تسريب النفط قبالة سواحل الولايات المتحدة الأمريكية BP Deepwater Horizon 2010 في خليج المكسيك.

ليتم بعدها الإطاحة برموز السلطة في الدوحة وتعيين تميم بن حمد.

تاسعاً: التدخل الليبي

وأظهرت وثيقة أمريكية مسربة أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، أمر بالتدخل في ليبيا من أجل الحفاظ على نفوذ بلاده في المنطقة. وأشارت الوثيقة التي تحمل تاريخ الثاني من أبريل ٢٠١١، إلى أن حرك فرنسا للتدخل في ليبيا من أجل الإطاحة بالقدافي، كان بسبب ما يملكه القذافي من أطنان من الذهب، بالإضافة إلى المخزون الليبي الكبير من النفط.

ونقلت الوثيقة عن مصادر مقربة من مستشاري سيف الإسلام القذافي، أن "معمر القذافي كان يحتكم على ١٤٣ طناً من الذهب، وكمية مماثلة من الفضة".

وفي أواخر مارس ٢٠١١ تم نقل هذه المخزونات الهائلة من الذهب والفضة من خزائن البنك المركزي الليبي في طرابلس إلى مدينة سبها، جنوب غرب ليبيا في اتجاه الحدود الليبية مع النيجر وتشاد.

وحسب تسريبات رسائل كلينتون، فإن "القدافي كان يعتزم استخدام هذه الكميات من الذهب والفضة في إنشاء عملة إفريقية تستند إلى الدينار الذهبي الليبي، على أن تكون هذه العملة هي الرئيسية في الدول الناطقة بالفرنسية".

وتقدر قيمة هذه الكميات من الذهب والفضة بأكثر من ٧ مليارات دولار، وقد اكتشف ضباط المخابرات الفرنسية هذه الخطة بعد فترة وجيزة من بدء الاحتجاجات الشعبية في ليبيا ضد القذافي، وكانت أحد العوامل الهامة التي دفعت ساركوزي للتدخل في ليبيا.

وكشفت الوثائق أن السياسي الإخواني الليبي محمد المقريف قد اعترز توقيع اتفاق للتطبيع مع إسرائيل وذلك في حديثه مع رجالات القنصلية الامريكية وفقاً للوثيقة رقم التابعة لحقيبة الوثائق رقم C05739890 في حقيبة الوثائق التابعة للخارجية الامريكية رقم-F-2015-04841 والتي حملت عنوان "الرئيس الليبي الجديد".

وكان التنظيم الدولي للإخوان قد استثمر سيطرة الإخوان على الحكم في مصر، وفرض تسمية الإخواني محمد يوسف المقريف لشغل منصب رئيس البرلمان في ٩ أغسطس ٢٠١٢ عقب أقل من ٥٠ يوماً على تولي الإخواني محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية في مصر، علماً بأنه بحسب القوانين الليبية الانتقالية وقتذاك كان رئيس البرلمان يشغل منصب رئيس الدولة ما يعني عملياً أن المقريف أصبح أول رئيس منتخب ليبي عقب إسقاط نظام معمر القذافي.

وكانت خطة إخوان ليبيا تعتمد على وجود المقريف على رأس حزب غير إسلامي ألا وهو حزب الجبهة الوطنية؛ من أجل تقاسم الأدوار بين التيار الإسلامي والمدني داخل البرلمان الليبي المنتخب، ولكن ما إن تولي المقريف رئاسة ليبيا حتى باشر سياسة إخوانية خالصة، ونسّق مع إخوان مصر وتونس والسودان بالإضافة إلى التنظيم الدولي للإخوان.

وتشير الوثيقة الأمريكية إلى أن المقريف في أول اجتماعاته مع الدبلوماسيين الأمريكيين عقب توليه الرئاسة قد أوضح عزمه توقيع اتفاق للتطبيع وبدء العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وإسرائيل، وهو عزم لا يمكن للمقريف أن يبديه دون العودة إلى المراقب العام لتنظيم الإخوان في ليبيا، كما الحال مع كافة الساسة المنتمين للإخوان حيث لا يمكنهم الحديث مع الدبلوماسيين الأجانب إلا بموافقة المرشد العام بالقاهرة أو زعيم التنظيم الدولي في لندن أو المراقب العام في الدولة التي ينتمون إليها.

المقريف بادر بالحديث حول العلاقات الليبية الإسرائيلية دون أن يسأله الدبلوماسيون الأمريكيون حول تصوره عن العلاقة مع إسرائيل، وأشار المقريف في مباحثاته السرية مع الأمريكيين إلى أنه يحتاج إلى مرحلة انتقالية يبدي فيها رفضه لهذا الأمر قبل أن يعلن تطبيع العلاقات بين طرابلس وتل أبيب، وأشار المقريف بحسب الوثيقة إلى أنه يمكن البدء في علاقات سرية بين طرابلس وتل أبيب تفضي إلى إعلان اتفاق التطبيع لاحقاً.

المقريف في الوثيقة ذاتها أكد احترامه لرغبة واشنطن في تأسيس تحالف إقليمي يضم ما اسموه "الحكومات الثورية" في مصر وتونس وليبيا أو محور الربيع العربي من أجل خدمة الأجندة الأمريكية وفقاً لإعلان القاهرة في ٢٩ يوليو ٢٠١٢ الذي تحدث عن قيام كتل للحكومات الثورية في شمال أفريقيا!

الوثيقة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٢، أي أن الرئيس الإخواني لليبي قد تعهد بتطبيع العلاقات مع إسرائيل عقب أسبوعين فحسب من توليه المنصب، ولم يتمكن محمد المقريف من الاستمرار طويلاً في منصبه؛ إذ قدم استقالته في ٢٨ مايو ٢٠١٣.

عاشرًا: تهديد بشار الأسد

وأظهرت الإيميلات تبادل كلينتون مع مساعديها حول تحليل الأوضاع في سوريا، وأولى تلك الرسائل حملت تهديد مساعد كلينتون سيدني بلومنتال، للرئيس السوري بشار الأسد بالقتل.

وقال مساعد كلينتون: "يجب أن يدرك الأسد أن رؤوساً ستقطع إذا ما استمر القمع بهذا الشكل وقد يكون رأسه هذه المرة".

وفي يونيو ٢٠١١، وصلت لهيلاري كلينتون، رسائل من مساعديها حول وسائل هزيمة نظام الأسد واسقاطه، والتأكيد بأن مقتل القاضي سيؤكد للأسد وأنظمة شبيهة بأن نموذج التدخل الأمريكي على الأرض لا يزال قادراً على تغيير الأنظمة التي لا تتنازل عن الحكم بسهولة.

وجاء في إيميل مرسل لهيلاري كلينتون في أواخر يونيو ٢٠١٢، من مساعدها جاك سوليفان، أن الجنرال نجدت أوزيل، رئيس الأركان العامة للجيش التركي، "نصح رئيس الوزراء (حينها) رجب طيب أردوغان بأن تركيا يجب أن تكون مستعدة لمواجهة الظروف بما في ذلك حدوث مواجهة مباشرة مع الجيش السوري".

أما أردوغان، فيقول إنه "يجب علينا إذا ما أردنا التدخل ضد الجيش السوري أن نستخدم إمكانات الناتو قدر الإمكان للاستفادة من المعلومات الاستخباراتية".

وأخبر الجنرال أوزيل، أردوغان بأن الجيش التركي وعلى الرغم من انشغال ١٠٠ ألف من قواته في الجبال الشرقية لتركيا وشمال العراق، فإن "تركيا قادرة على تخصيص مئات الآلاف من القوات لمواجهة وهزيمة الجيش السوري وإخضاعه خاصة أن معنويات الجيش السوري مدمرة".

ونقل مساعد كلينتون، عن مصدر آخر "سري للغاية" أنه من وجهة نظر أردوغان فإنه فعل ما يكفي لترويع النظام السوري وتحذيره من تهديد الوضع في تركيا من جراء الحرب السورية. والرسالة الثانية كانت ما أخبر به شخص سوري وصفه الإيميل بأنه "مقرب من الحكومة السورية" من أن "بشار الأسد لن يترك الحكم ما دام لا يوجد من يضع سلاحاً فوق رأسه".

وشرح المصدر في التقرير الذي أرسله لكلينتون في فبراير عام ٢٠١٢، "الأزمة السورية من وجهة نظر نظام بشار الأسد"، موضحاً أن بشار الأسد والدائرة الضيقة المحيطة به يعتقدون أنه ثمة بالفعل مؤامرة على سوريا بسبب تاريخها وبسبب ما تعرضت له عبر السنوات من أعداء خارجيين من وجهة نظر النظام.

ومن وجهة نظر الحكومة السورية، فإن "بشار الأسد يتعامل بحكمة مع الأزمة السورية وأن العنف الذي تستخدمه الدولة السورية هو بسبب التدخل الخارجي المتعلق بالتمويل المباشر ونقل الأسلحة للمعارضة السورية"، بحسب ما نقل المصدر.

ويعتقد النظام، حسبما ذكر المصدر، أن "ما يجري من عنف داخلي هو حملة للضغط على الخارج ليتوقف عن التدخل".

وتضمن إيميل آخر من إيميلات هيلاري كلينتون، اقتراح بأن أفضل طريقة لمساعدة إسرائيل على التعامل مع قدرة إيران النووية المتنامية هي الإطاحة بالنظام السوري.

وفي أحسن الأحوال، بحسب المصدر، فإن المحادثات بين القوى الكبرى في العالم وإيران "ستؤجل لبعض الوقت حرباً كبرى في الشرق الأوسط بين إيران وإسرائيل".



جاء في الإيميل، أن "العلاقة الاستراتيجية بين إيران ونظام بشار الأسد في سوريا تمكّن إيران من تفويض قوة إسرائيل وأهدافها الاستراتيجية".

ولذلك تعتقد القيادة الإسرائيلية أن هزيمة بشار الأسد ونظامه وتمكين نظام مختلف في سوريا سيعني القضاء تماماً على خطر محدّق يهدد إسرائيل ويقلقها، حسبما جاء في الإيميل المرسل إلى هيلاري كلينتون.

الحادي عشر: توكل كرمان والخراب اليمني

وكشفت وثائق البريد الإلكتروني الخاص بـ"هيلاري"، عن وجود علاقة وثيقة تجمعها بالإخوانية توكل كرمان؛ إذ أوضحت الأخيرة أنها تعتبر الأولى مثلها الأعلى، وتضع صورتها في غرفة الجلوس بمنزلها.

وأوضحت الرسائل المسربة بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١١، عن مراسلات حول اليمينية الإخوانية توكل كرمان، والتي أوضحت أن كرمان التقت بـكلينتون في يناير ٢٠١١، قبل بدء الثورة بقليل، وأن منظمتها "صحفيات بلا قيود"، تستلم تمويلاً من الحكومة الأمريكية، وأن اللقاء مع كلينتون تم ترتيبه بمعرفة السفارة الأمريكية.

كانت زيارة "كلينتون" لليمن، في يناير ٢٠١١، من المقرر فيها مقابلة قادة الأحزاب وحكومة الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح، لنزع فتيل التوتر، ولكن توجه توكل كرمان من السفارة الأمريكية بصنعاء إلى ساحة الاحتجاجات، أوضح أن سبب الزيارة الأساسي، تأجيج الموقف وليس تهدئة الخلاف.

عقب اجتماع الإخوانية توكل كرمان مع هيلاري كلينتون في السفارة الأمريكية، وضعت خارطة طريق لها لقيادة الاحتجاجات في اليمن، بعد وعود بمنحها منصب وزيرة خارجية اليمن، إذا تمت الإطاحة بحكومة "صالح".

وفي خلال أشهر الاحتجاجات، التي بدأت بعد شهر واحد من زيارة "كلينتون"، كانت الخطة تتجه لتسليط الضوء على توكل كرمان، واعتبارها قائدة الثورة، بمساعدة من وسائل الإعلام الإخوانية، خاصة قناة الجزيرة القطرية، وتم تجاهل مجازرها، بعدما دفعت مئات الشباب للاشتباك مع الشرطة في الصفوف الأولى.

وصرحت "هيلاري" بدعمها للفوضى الجارية في اليمن، معلنة دعمها لحق الشعب اليمني في اختيار قادتهم ومستقبلهم، في تحريض واضح ضد الحكومات.

وبدعم كبير من الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، لم ينته عام ٢٠١١ إلا وكانت توكل كرمان، حاصلة على جائزة نوبل للسلام.

وأظهرت رسائل البريد الإلكتروني الخاص بـ"هيلاري"، الفرحة المتبادلة بين موظفي وزارة خارجية "كلينتون"، بفوز توكل كرمان بجائزة نوبل؛ إذ كانت هناك إحدى الرسائل التي استقبلتها الأولى كُتبت فيها: "أخبار عظيمة! أنا متأكدة من أنك سعيدة جداً".



وبعد فوز "كرمان" بالجائزة المشبوهة، استقبلتها "كلينتون" وزوجها القيادي الإخواني محمد إسماعيل النهامي، في وزارة الخارجية الأمريكية، أكتوبر عام ٢٠١١، معلنة ترحيبها بهما، وزعمت "كلينتون"، أن جائزة نوبل، اعتراف بإنجازتها والتزامها بالديمقراطية وحقوق الانسان، في تجاهل تام لسيل الدماء الذي أحدثته أنشطة الإخوان الإرهابية في صنعاء.

لم تتوقف العلاقات المشبوهة بين الحكومة الديمقراطية الأمريكية وجماعة الإخوان الإرهابية عند ذلك، ففي انتخابات الرئاسة الأمريكية، سبتمبر ٢٠١٦، أعلنت توكل كرمان دعمها التام لـ"هيلاري" في المعركة الانتخابية، قائلة: إن العالم سيكون أفضل وأجمل تحت قيادة امرأة.

واستمرت الرسائل بين الطرفين، وأرسلت "كرمان" الكثير من الرسائل للإدارة الديمقراطية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تعدهم فيها باستمرار العمل فيما بينهم، من أجل بناء العالم، وجعل اليمن منطقة استراتيجية للأمن العالمي.

وبعد مرور عشر سنوات على هذه الزيارة، لم تتحول اليمن إلا إلى منطقة استراتيجية للاضطرابات، وسقطت الدولة في حروب وانقلابات مستمرة حتى الآن، أدى إلى وصول ٢٠ مليون شخص إلى تحت خط الفقر، وتشريد ٤ ملايين شخص داخلياً وخارجياً.

وعلقت توكل كرمان، على وثائق بريد "هيلاري"، بأنه ما زالت هناك تفاصيل لم تكشف عنها الوثائق، مؤكدة تخطيطها مع وزيرة الخارجية الأمريكية، ضد الرئيس الراحل علي عبدالله صالح.